لا ينبغي بالمعروف والمجهول اي لم يلد ولم يولد اما الثاني
فظاهره فانه يستلزم الامكان واما الاول فلان
الوالد غير مستعمل في العرف واللغة في السبب فقط
بل في اخراج المثل من البطن والله سبحانه وتعالى منزه
عنهما ولا يتغير لا في ذاته وهو ظاهر من معنى الوجوب
الذاتي ولا في صفاته فانه قد تقرر في موضعه ان صفاته
يجب لذاته تعالى ولا نطيل الكلام بذكر الدليل بل المورد
في مقامه تعالى عن الجنس والجهات الجنس اما ان يراد به
مصطلح اهل الميزان فقد ظهر وجه نفيه من السابق
من نفي الاجزاء الحقيقية للواجب تعالى والجنس الحقيقي
يكون جزءا حقيقيا البتة وهو المقصود من النفي هاهنا
ايضا او يراد المجانس فنفي الشريك في مقام الحمد لله
تعالى وقد سمعت من بعض الاساتذة قدس اسرارهم
لفظ الجنس مقام الجنس وهو مناسب الجهات ولكن لم يحصل
البراعة والمراد بالجهات الجهات الستة المشهورة وفيه من
البراعة لو المراد بالجهات لا يخفى جعل الكليات والجزئيات
في الحاشية فيه اشارة الى ان القول بالجعل البسيط هو الحق
كما ينطق به القران المجيد اه وجه الاشارة ظاهر حيث
ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى جعل الظلمات
والنور فان الجعل البسيط يستدعي المجعول الذي هو
المفعول الاول دون المجعول اليه الذي هو المفعول
الثاني واذ اوقع الايماء والتصريح من المص في تحقيق الجعل
البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام غريبا
وبيانه ان الممكنات اذا خرجت من العدم الى عالم الكون
من الجاعل فلا بد له من تاثير واثر تابع فالاثر بالذات

اما

اما نفس الشيء الموجود في عالم الكون من الجاعل سوا
كان بسيطا كالعقول والافلاك وبسائط العناصر او مركبا
كمركباتها وعلى هذا يكون تحته الا مجعولا فقط بسيطا
او مركبا دون المجعول اليه او اختلاطه مع حيثية الوجود
وهذا الاختلاط الذي فرض اثر الجاعل بالذات لا يكون
في مرتبة الحكاية فانها تابعة للحاكي فاذا فرضنا عدمه
او عدم حكايته يتم الاثر بالضرورة فليس من شان العاقل
ان يقول به بل يكون في مرتبة المحكي عنه اعني مرتبة
اتصاف الماهية بالوجود في نفس الامر وهي هيئة
تركيبية واقعية لا تكون تابعة لاعتبار المعتبر ولذا وقع
في كلامهم ان اثر الجاعل مفاد الهيئة التركيبية الحملية
اعني مفاد كون الشيء موجودا والاول الجعل البسيط
القائل به الاشراقية والثاني الجعل المولف القائل به
المشائية فهذا تحرير محل النزاع بين الفريقين وتذكر
اولا استدلال الفريقين ثم نبين ما هو الحق على ما اشار
اليه المصنف ببيان شاف عن الكدورات فنقول استدل على
المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجعل البسيط فان
كما يفرض اثر الجاعل تكون ماهية من الماهيات توقفه
وهو ظاهر فانه مبني على عدم تصور الجعل البسيط والمولف
اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من اول الامر ويصير نزاعا
لفظيا ومنشا الخلاف بينهما بالحقيقة ان الاثر بالذات
اما نفس الماهية مستقلة كانت او غير مستقلة مع قطع
النظر عن خلط الوجود وهذا مذهب الاشراقيين ولا يفيد
الدليل لهذا المذهب فان الخلط وان سموه مهية فليس مما
هو هم بصدده او يكون الاثر اختلاط الماهية بالوجود وسواء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)